اقتصاد

قروض لإنقاذ الخطوط المغربية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ينتظر أن تستفيد الخطوط الملكية المغربية من قروض ودعم مالي من أجل مواجهة الأزمة الناجمة عن كوفيد 19، غير أن الضخ المالي لن يعفيها من الاستجابة لشروط الحكومة المتمثلة في التخلي عن ثلث طائراتها وتسريح عاملين لديها.

سيكون على الشركة اقتراض 250 مليون دولار من المصارف، حيث ستكون تلك القروض مضمونة من قبل الدولة، التي اعتادت ضمان القروض الخارجية للمؤسسات العمومية، في الوقت نفسه الذي بلورت آلية لضمان قروض الشركات الخاصة والعمومية التي تعاني من تداعيات كوفيد.

وتستفيد شركات الدولة، ضمن تدابير التعافي الاقتصادي، من ضمانة صندوق الضمان المركزي المملوك للدولة، في حدود 95 في المائة من قروضها التي يمتد سدادها على مدى سبعة أعوام بسعر فائدة حدد في 3,5 في المائة.

غير أن الشركة لن تكتفي بذلك القرض، حيث ينتظر أن تحصل في العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة، على ضخ مالي في حدود 350 مليون دولار، حيث يمكن أن تأخذ تلك السيولة شكل قروض مضمونة من قبل الدولة أو دعم مباشر من الدولة، حسب مصدر مطلع.

ويتجلى أن الشركة ستحظى بقروض ودعم مالي في حدود 600 مليون دولار من أجل توفير وسائل تسيير الشركة، التي تراجع رقم معاملات بـ 110 ملايين دولار شهريا بسبب انتشار الجائحة وإغلاق الأجواء. ويذهب مصدر مطلع، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن الناقلة المغربية، كانت تتوقع الحصول على التزام من الدولة بتوفير حوالي 1,2 مليار دولار من أجل مواجهة تداعيات الأزمة على شكل قروض مضمونة ودعم مالي عمومي.

وربطت الحكومة توفير الدعم للناقلة الوطنية بالتخلص من ثلث طائراتها سواء عبر تأجيرها أو بيعها، ما يعني تقليص عدد العاملين من طيارين وتقنيين وعمال على الأرض، علما أن أسطول الشركة يضم 60 طائرة.

وطالبت الحكومة الشركة بإعادة هيكلة مواردها البشرية عبر تسريح 858 من بين خمسة آلاف، وهو وجد مبرره في تراجع النشاط حاليا، وعدم وضوح الرؤية في المدى القصير. وينتظر أن تجد الشركة صعوبات كبيرة في بيع أو تأجير جزء من طائراتها في الفترة المقبلة، بسبب تداعيات كوفيد على نشاط العديد من الشركات العالمية، التي تسعى بدورها إلى تقليص نشاطها في الفترة المقبلة.

وتجد الشركة المغربية نفسها مجبرة على خفض أسطولها، بعدما تخطط قبل الجائحة لمضاعفة أسطولها والتحليق نحو آفاق جديدة، تتيح لها فتح أسواق جديدة ومواجهة المنافسة المحتدمة، حتى من ناقلات بلدان مماثلة.

ويعتبر أمين التوس، المسؤول في مؤسسة فندقية بالمغرب، أن الوضعية التي آلت إليها الناقلة الوطنية، ستؤثر على النشاط السياحي بالمغرب في الثلاثة أعوام المقبلة، خاصة أن المستثمرين في القطاع السياحي كانوا يراهنون على مساهمة الناقلة في مواكبتهم لفتح أسواق جديدة.

ويضرب مثلا بالخط الذي أطلقته الشركة بين الدار البيضاء وبيكين، حيث كان أول رحلة طويلة تدشنها الشركة نحو العملاق الآسيوي، الذي تراهن الشركات السياحية على جذب مواطنيه في ظل التوجه نحو تنويع الأسواق السياحية، وهو المشروع الذي توقف بسبب الجائحة.

العالم على موعد مع أزمة ديون

مصطفى عبد السلام

خلال السنوات الأخيرة، زادت التكهنات بقرب وقوع أزمة مالية عالمية تفوق في حدتها أزمة 2008، بل وقد تتجاوز تداعياتها خسائر أزمة الكساد الكبير التي اندلعت في العام 1929، البعض توقع 2018 موعدا للأزمة، أي بعد مرور 10 سنوات على الأزمة السابقة، وآخرون توقعوا 2019، خاصة مع تصاعد الحرب التجارية الشرسة بين واشنطن وبكين وما واكبها من قلاقل اقتصادية وتجارية وحرب عملات، وتعقد أزمة البريكست، وتفاقم أزمة المديونية العالمية، في حين توقع طرف ثالث أن تقع الأزمة في 2020، مع تهاوي أسعار النفط ودخول أكبر منتجين للنفط، السعودية وروسيا، في حرب أسعار شرسة، دفعت بأسعار البرميل لأقل من 17 دولارا، كما دفعت لتهاوي إيرادات الدول النفطية الكبرى وحدوث اضطرابات اقتصادية ومالية بها كما في روسيا ودول الخليج والجزائر ونيجيريا.

لكن أحدا لم يتوقع أن تأتي الأزمة الاقتصادية الجديدة من بوابة أخرى غير متوقعة على الاطلاق وهي أزمة كورونا التي دفعت حكومات العالم والبنوك المركزية إلى ضخ أكثر من 18 ألف مليار دولار في الأسواق للحيلولة دون انهيار الاقتصاد، والحد من تفاقم أزمات البطالة والفقر وزيادة الأسعار، كما أدت الأزمة إلى حدوث زيادات غير مسبوقة في عجز الموازنات والسحب من الاحتياطيات كما حدث مع السعودية التي سحبت أكثر من 50 مليار دولار في 3 أشهر فقط.

عربيا دفعت أزمة كورونا دولا عربية عدة نحو الوقوع في مصيدة صندوق النقد الدولي والتوسع في الاقتراض، كما حصل مع مصر والمغرب والأردن وتونس، كما تجري السودان والعراق ولبنان مفاوضات للحصول على قروض خارجية ضخمة لمعالجة الأزمات المالية، فيما يبحث مجلس الأمة الكويتي (البرلمان)، الإذن للحكومة بالحصول على قروض بقيمة 65 مليار دولار لمدة 30 عاما.

العالم بات إذا مع أزمة اقتصادية جديدة مع زيادة الديون وتفاقم عجز الموازنات وتهاوي الإيرادات العامة، وأرقام الديون مرشحة للزيادة مع استمرار أزمة كورونا والحديث عن موجة ثانية قد تسبب المزيد من توقف الأنشطة التجارية وحركة الطيران والسفر، وعلى العالم أن يستعد من الآن للتعامل مع حالات تعثر مالي ضخمة، ليس على مستوى الأفراد والشركات، ولكن على مستوى الدول التي ستستنزف كورونا مواردها المتراجعة أصلا في مواجهة الجائحة وتغطية الخسائر الاقتصادية والصحية الناتجة عنها. وعلى العالم أن يستعد لمرحلة شح السيولة وصعوبة الاقتراض الخارجي التي ستدفع دولا عربية إلى الانضمام إلى موقف لبنان والإعلان عن توقف سداد ديونها الخارجية.

العمل في أمازون من المنزل حتى يناير

(أندرياس رانتز/ Getty)

قررت «أمازون دوت كوم»، كبرى الشركات الأميركية وعملاق التجارة الإلكترونية، تمديد قرار العمل من المنزل لمعظم موظفي الشركة حتى بداية شهر يناير/ كانون الثاني، كما ستواصل تمديد تطبيق القيود على الرحلات المتعلقة بالعمل، مع استمرار تفشي فيروس كورونا.

وقالت الشركة في بيان للموظفين: «نحن نواصل منح صحة الموظفين الأولوية واتباع إرشادات الحكومة، ولذلك فإن الموظفين الذين بإمكانهم القيام بمهام عملهم من المنزل سيتاح لهم مواصلة ذلك حتى الثامن من يناير. أما موظفو «أمازون» العاملون في مستودعات الشركة فسيواصلون دوامهم من مقر العمل. وكانت أمازون أعلنت من قبل أن الموظفين الذين يعملون من المنزل بسبب فيروس «كورونا» سيواصلون ذلك الإجراء حتى بداية أكتوبر/ تشرين الأول.

أخبار سريعة

ارتفاع مبيعات التجزئة الأميركية

ارتفعت مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بأكثر من التوقعات للشهر الثاني على التوالي، مع عودة المتاجر والمطاعم للعمل. وزادت قيمة مبيعات التجزئة 7,5% خلال يونيو/ حزيران، في حين كان من المتوقع ارتفاعها 5%، وعدلت نسبة ارتفاع المبيعات خلال مايو/ أيار إلى المعدل القياسي 18,2%، وجاء ذلك مع استئناف الشركات عملياتها بعد حالة إغلاق منذ منتصف مارس/ آذار، للحد من انتشار فيروس كورونا.

زيادة إفلاس الشركات الصغيرة

حذر صندوق النقد الدولي من ان حالات الإفلاس بين الشركات الصغيرة والمتوسطة قد ترتفع بثلاثة أضعاف خلال العام الجاري مع غياب الدعم الحكومي الكافي، ما يلقي بظلاله على التعافي الاقتصادي. وحسب دراسة صادرة عن الصندوق حللت بيانات 17 دولة، فان حالات الإفلاس بين الشركات قد ترتفع الى 12% من 4% قبل انتشار الفيروس، مشيرة إلى أن الشركات في إيطاليا ستكون الاكثر تأثراً بسبب انخفاض إجمالي الطلب. وشدد الصندوق على ان حالات الإفلاس بين شركات قطاع الخدمات لكل دولة قد تقفز باكثر من 20% عن شركات قطاعات مثل الخدمات الإدارية والتعليم والفنون، مضيفاً ان قطاعات الانشطة الاساسية، كالزراعة والمياه والنفايات، قد لا تشهد إلا ارتفاعا طفيفا في معدلات الإفلاس.

ادنى عدد وظائف شاغرة في بريطانيا

استقر معدل البطالة في المملكة المتحدة بعكس توقعات ارتفاعه خلال الربع سنوي المنتهي في مايو/ أيار، فيما تراجع عدد العاملين بأكبر وتيرة منذ 9 سنوات. وأشارت بيانات مكتب الإحصاء الوطني البريطاني إلى ان المعدل سجل 3,9% ما بين مارس/ آذار وحتى مايو، وهي نفسها مستويات الربع سنوي السابق له، ومقارنة بتوقعات ارتفاعه إلى 4,2%، فيما أوضحت ان عدد الاشخاص المقيدين في كشوف رواتب الموظفين تراجع بمقدار 649 الفاً ما بين مارس وحتى يونيو/ حزيران، اي منذ تفشي الجائحة. وانخفض عدد الاشخاص العاملين في المملكة المتحدة بمقدار 126 الفاً في فترة الاشهر الثلاثة المنتهية في مايو، وهي اكبر وتيرة منذ 2011. وسجل عدد الوظائف الشاغرة في بريطانيا ادنى مستوى على الإطلاق على مدار فترة الثلاثة اشهر حتى يونيو عند 333 الفاً.

لبنان: إعادة هيكلة البنوك لمواجهة الانهيار المالي

بيروت ـ **العربي الجديد**

يتجه لبنان نحو إعادة هيكلة البنوك التجارية ضمن إجراءات عديدة تستهدف وقف الانهيار المالي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وأعلن مصرف لبنان المركزي عبر مذكرة صادرة عنه، أمس الخميس، عن إنشاء لجنة لإعادة هيكلة البنوك التجارية المتضررة ماليا في البلاد ودراسة أدائها. كما قالت المذكرة إن مهمة اللجنة إعادة هيكلة البنوك، و«دراسة الأداء المالي للمصارف اللبنانية واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة القطاع المصرفي». وجاء في نص المذكرة، أن مهام اللجنة «دراسة اعادة هيكلة المصارف اللبنانية. واقتراح التعديلات الضرورية على الضوابط الاحترازية (Regulations Prudential) لعمل المصارف، ودراسة الأداء المالي للمصارف اللبنانية واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة القطاع المصرفي. على أن تجتمع اللجنة، بدعوة من رئيسها وترفع تقاريرها واقتراحاتها عبر رئيسها إلى حاكم مصرف لبنان». وتستعد المصارف اللبنانية لإجراء تغييرات كبيرة بعد أن غرقت البلاد في أزمة مالية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وأدى الانهيار المالي إلى شح في الدولار وقفزت معدلات التضخم والبطالة والفقر مما دفع الأسعار إلى الارتفاع وأذكى اضطرابات.

وتعرضت البنوك لانتقادات بسبب تجميد مدخرات الناس بعد استخدام ودائعهم لتمويل الدولة المثقلة بالديون. وتحاول الحكومة الحصول على دعم من صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة التي تعد أكبر تهديد لاستقرار لبنان منذ حربه الأهلية بين عامي 1975 و1990. وتعثرت هذه المحادثات بسبب خلاف بين الحكومة والبنك المركزي على حجم الخسائر في النظام المالي وكيفية توزيعها. وفي لبنان، يوجد حوالي 40 مصرفا تقدم الخدمات لنحو ستة ملايين نسمة حيث تضخم القطاع إلى أربعة أضعاف حجم الاقتصاد. وتواصل الحكومة مساعيها للحصول على مساعدات خارجية من صندوق النقد والعديد من الدول لمساعدتها في الخروج من أزمتها. وأجرت الحكومة اللبنانية اتصالات مع 3 دول عربية، ضمن مساعيها الرامية إلى الحصول على مساندة خارجية للحد من الأزمات الحادة التي تعصف باقتصادها. وقال رئيس الحكومة اللبنانية، حسان دياب، الثلاثاء الماضي، إن اتصالات إيجابية جرت مع العراق والكويت وقطر وغيرها حول العالم، بشأن مساعدة البلاد في أزمتها الحالية.

أسواق

الأردن يسعى لانتشال العقارات من الركود

عمان ـ **زيد الدبيسية**

قال رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان الأردنية، كمال العواملة، إن لجنة مختصة من القطاعين العام والخاص سترفع توصياتها إلى الحكومة قريباً، متضمنة مقترحات محددة لإنعاش قطاع العقار وإخراجه من حالة الركود التي تعمقت بسبب أزمة كورونا. وأضاف العواملة لـ«العربي الجديد»، أن اللجنة درست كافة المقترحات اللازمة لتحريك القطاع وإنقاذه ووقف الخسائر الكبيرة التي ما زال يتعرض لها لعدة أسباب، أهمها جائحة كورونا والتداعيات السلبية الناتجة عنها.

وبين أنه تم التوافق على بعض البنود والاختلاف على أخرى، بخاصة المطالبة بتخفيض الضرائب المفروضة على قطاع العقار وشركات الإسكان، وهو ما عارضته بشدة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وتم التحفظ عليه من قبل ممثلي المستثمرين في قطاع الإسكان. وأوضح أن المقترحات التي ستقدم للحكومة من شأنها تحفيز القطاع وتقليل خسائره الضخمة التي من الصعب وضع تقديرات نهائية لها حالياً، لكنه قال إنها مئات الملايين نتيجة لتراجع الطلب على العقارات بخاصة الشقق السكنية منذ آذار/مارس الماضي وحتى اليوم.

وتشير بيانات رسمية إلى أن عدد شركات الإسكان يبلغ نحو 2700 شركة برأسمال يراوح بين 3,5 و4,23 مليارات دولار. وقال العواملة إن مبيعات شركات الإسكان المحلية بلغت 23 شقة فقط في شهر مارس/ آذار الماضي وحوالي 490 شقة في إبريل/ نيسان الماضي، مقارنة بما يراوح بين 2500 و3000 شقة مبيعات شهرية في الأوضاع العادية قبل جائحة كورونا. وأكد رئيس جمعية مستثمري قطاع الإسكان أن السوق تحرك بشكل بسيط جداً خلال الشهر الحالي بسبب عودة عدد قليل من العاملين في الخارج وهو غير كاف لإنقاذ قطاع العقارات من الجمود. وتوقع العواملة أن تقفز نسبة تراجع المبيعات إلى نحو 70 في المائة خلال الربع الأول من العام الحالي، وكشف عن جهود تقوم بها الحكومة والجهات المختصة لتحفيز شركات الإسكان المهاجرة للعودة إلى موطنها، ولا سيما مع الضغوطات التي تواجهها في البلدان الأخرى بسبب أزمة كورونا.

ورجّح عودة معظم الشركات الأردنية العاملة في قطاع الإسكان والتي هاجرت إلى الخارج منذ سنوات بسبب عدم وجود حوافز حكومية لها وكذلك الصعوبات التي عانت منها نتيجة لإجراءات الحكومية وارتفاع الأكلاف والضرائب المفروضة عليها.

ويقدر حجم الاستثمارات العقارية التي تعود لأردنيين في الخارج بما بين 5,6 و7 مليارات دولار، منها 1,5 مليار دولار في دبي و1,33 مليار دولار في مصر، وما تبقى في تركيا وبلدان أخرى.

وتراجع تداول العقارات خلال العام الماضي بنسبة 11 في المائة عن العام السابق عليه، حسب البيانات الصادرة عن دائرة الأراضي والمساحة (حكومية)، وذلك على الرغم من الإجراءات التحفيزية التي أقرتها الحكومة الأردنية في تلك الفترة، إذ سجلت المبيعات في الربع الأول في 2019 مقابل 7,33 مليارات دولار في 2018.

تراجع حاد في مبيعات العقارات (Getty)

الجزائريون يتهافتون على شراء الذهب

> انتعشت سوق الذهب في الجزائر، خلال الفترة الأخيرة، بفعل تزايد مخاوف الشارع من تداعيات كورونا

الجزائر ـ **حمزة كحال**

لم تعد سوق صرف العملات الموازية وحدها المتأثرة بتداعيات جائحة كورونا في الجزائر، فسوق أخرى انتعشت مؤخراً بفعل تزايد مخاوف الشارع من انهيار عملة البلاد في ظل تدهور الاقتصاد، وهي سوق الذهب التي خرجت من الركود الذي لفها منذ سنوات جراء عزوف المواطنين عنه لارتفاع أسعاره. وأدى هذا الإقبال لارتفاع سعر الغرام الواحد من الذهب «المحطم» (المستعمل) إلى 7 آلاف دينار (55 دولاراً) لغرام الذهب المحلي 24 قيراطاً، بعدما تراوح بين 4 آلاف دينار (31 دولاراً) و5 آلاف دينار (39 دولاراً)، منذ نحو 4 شهور مع بداية انتشار كورونا، كما ارتفعت أسعار الذهب الجديد بحوالي الفي دينار للغرام الواحد، ليلامس عتبة 10 آلاف دينار (79 دولاراً) للغرام الواحد. ويرجع الباعة الذين التقتهم «العربي الجديد» في حديقة «واد كنيس» المشهورة وسط العاصمة الجزائرية ببيع الذهب الجديد والمستعمل، ارتفاع الأسعار مؤخرا إلى تهافت المواطنين على شرائه وتخزينه في البيت عوض الإبقاء على مدخراتهم كأوراق نقدية. وكشف عمر، أحد الباعة، لـ «العربي الجديد» أن «الخوف من سقوط قيمة الدينار بات الشغل الشاغل للجزائريين حالياً، وكلهم متخوف من تكرار سيناريو فنزويلا».

من جانبه قال الشاب رضا إن «هذه الفترة في العادة تعرف انتعاش أسواق الذهب كونه موسم الأفراح والمناسبات الاجتماعية، إلا أن هذه السنة كل شيء مجمد بسبب كورونا، وتخوف الجزائريين من انزلاق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فاندفع الناس للاحتماء بالذهب، وما نعيشه اليوم سبق وأن عشناه سنة 2017، حيث شهدت البلاد موجة تهافت على اقتناء الذهب بعد تفاقم تراجع قيمة الدينار». وكان الدينار الجزائري قد سجل خلال التعاملات المالية الرسمية تراجعاً مقابل العملات الأجنبية في الأربعة أشهر الأخيرة، حيث تأثرت أسواق الصرف الرسمية سلبا مع حالة الركود التي ضربت الاقتصاد منذ مارس/آذار المنصرم، بفعل تفشي فيروس كورونا، وتراجع إيرادات البلاد من النّقد الأجنبي، مع فقدان أسعار النفط 60% من قيمتها خلال الربع الأول من العام الجاري 2020. وسجل سعر الدولار في البنك الجزائري المركزي 129 دينارا للشراء، كما ارتفع سعر صرف العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) أمام الدينار، وفقاً لآخر تحديثات المركزي، وبلغ 142 دينارا للشراء، أما الجنيه الإسترليني فاستقر عند 159 دينارا للشراء.

وكانت العملة الجزائرية قد خسرت أكثر من 4 دنانير أمام الدولار، مطلع إبريل/نيسان المنصرم، حيث بلغ سعر صرف العملة الأميركية 127,02 دينارا للدولار الواحد، بعدما كانت عند 123 دينارا، مطلع مارس/آذار، كما ربح اليورو، بعدما قفز سعره من 135 خلال مارس/آذار الماضي إلى 137 دينارا في شهر إبريل/نيسان.

وترجع خسارة الدينار لشيء من بريقه أمام العملات الأجنبية إلى تبني البنك المركزي الجزائري سياسة تعويم الدينار، عند الضرورة، حيث سبق وأن فقد الدينار جزءا كبيرا من قيمته خلال العام الماضي، لمواجهة تبعات تراجع عائدات النفط وكبح فاتورة الواردات. واعتبر الخبير الاقتصادي، جمال نور الدين، أن «تخوف الجزائريين من انهيار الدينار يزداد مع مرور الأيام، خصوصا مع معاناتهم من تراجع قدرتهم الشرائية».

> المعدن الأصفر تحوّل إلى ملاذ آمن بسبب تداعيات كورونا

تحقيق

كوارث عديدة تنتظر المصريين مع دخول البلاد إلى مرحلة الفقر المائي بعد بدء إثيوبيا ملء سد النهضة، أبرزها تبوير ملايين الأفدنة الزراعية وخسارة مئات الآلاف من فرص العمل والعصف بالكثير من الصناعات، بالإضافة إلى تدمير الأمن الغذائي وموجة غلاء ستطاول مختلف السلع والخدمات، حسب تقارير رسمية ودولية ومراقبين. قطع شريان حياة المصريين وهو نهر النيل المخاطر إلى حرمان البلاد من أي أحلام توسعية في مختلف المجالات، على أثر

سد النهضة ومصر: تبوير ملايين الأفدنة وبطالة وفقر

القاهرة ـ **منعم سداوي**

أصاب قرار الحكومة الإثيوبية ببدء ملء «سد النهضة» الشارع المصري بالصدمة، وسط مخاوف من الخسائر الكارثية التي باتت على الأبواب بسبب دخولها مرحلة الفقر المائي.

ونهر النيل بالنسبة للمصريين هو شريان حياتهم، إذ لا يتوقف الأمر عند توفير مياه الشرب بل تمتد تأثيراته إلى مختلف الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها، ومن هنا سيطر خبر بدء ملء سد النهضة على أحاديث الناس في المواصلات العامة والطرقات والأسواق وداخل البيوت وفي الأوساط الاقتصادية. كوارث عديدة تنتظر المصريين مع دخول البلاد إلى مرحلة الفقر المائي، أبرزها تبوير ملايين الأفدنة الزراعية وخسارة مئات الآلاف من فرص العمل والعصف بالكثير من الصناعات بالإضافة إلى تدمير الأمن الغذائي وموجة غلاء ستطاول مختلف السلع، حسب تقارير رسمية ودولية ومراقبين.

أديس أبابا تتحدى

جاء قرار أديس أبابا بملء السد، بعد فشل المفاوضات على المستويين الفني والقانوني بين الدول الثلاث: مصر، السودان، إثيوبيا، يوم الاثنين الماضي، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، والتي استمرت لمدة أسبوعين، وبحضور مراقبين من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والأفريقي، فيما أكد مصدر مسؤول بوزارة الري بالقاهرة لـ«العربي الجديد»، أن اجتماعاً سوف يعقد قريبا جداً بين وزيري الري محمد عبد العاطي، والخارجية سامح شكري، وعدد من القيادات الأمنية والمخابراتية والسيادية في الدولة لبحث تطورات تلك الأزمة، والسيناريوهات المتوقعة خلال الأيام القادمة، خاصة في ظل تأكيدات أديس أبابا بعدم وجود قوة تمنعها من ملء وتشغيل السد. وشدد مصدر مطلع، رفض الكشف عن هويته، على أن هناك توجهاً لدفع اعضاء في البرلمان لاستدعاء وزير الخارجية لسؤاله عن سبب توقيع اتفاقية المبادئ عام 2015، التي حرمت مصر من ميزات كثيرة، وعن إمكانية الانسحاب منها، وعن رؤية وزارته للتعامل الدبلوماسي مع الأزمة، وهل الاتفاقية التي حملت اعترافاً مصرياً بحق إثيوبيا في بناء السد وإدارته؟ وأوضح المصدر أن إعلان إثيوبيا استعدادها لملء السد بشكل أحادي، سيفاقم الأزمة بين القاهرة وأديس أبابا، خصوصاً في ظل التعنت بشأن الاستمرار في بناء السد وملئه، دون التشاور مع دولة المصب، مصر، مشيراً إلى أن الجانب الإثيوبي نجح في ترحيل الأزمة من اجتماع لآخر خلال السنوات الماضية، واستطاع أن يضع العالم كله أمام حكم الأمر الواقع، وهو ما سوف يكرس زيادة الفقر في البلاد. ويعاني نحو 32,5% من السكان في مصر من الفقر، وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي).

تبوير ملايين الأفدنة

تصاعدت التحذيرات من مخاطر كارثية على مصر التي تعتمد على مياه النيل في الزراعة والصناعة والمشروعات السكنية، إضافة إلى توفير مياه الشرب لما يقرب من 100 مليون نسمة. ويرى خبير المياه ضياء القوصي أن بداية ملء سد النهضة الإثيوبي ستقلص حصة مصر المائية التي لا تكفيها حالياً، وهو ما يعرضها للعطش مستقبلاً، فضلاً عن أضرار مرتقبة في إنتاج الكهرباء من السد العالي بتوقف التوربينات لانخفاض نسبة المياه، وبوار الأراضي الزراعية، مبيناً أن كل نقص في المياه بنسبة 5 مليارات متر مكعب يقابله تبوير مليون فدان. وحسب مراقبين ودراسات متخصصة، يتوقع أن تفقد مصر نحو 20 مليار متر مكعب من حصتها المائية البالغة نحو 55,5 مليار متر مكعب حالياً، في حال ملء سد النهضة في فترة زمنية قصيرة، أي أن مصر قد تفقد 4 ملايين فدان زراعي.

وكان نقيب الزراعيين، سيد خليفة، قد قال في وقت سابق، إن مصر ستتعرض لأضرار بالغة عند اكتمال بناء سد النهضة، منها فقدان 20 مليار متر مكعب من المياه وخسارة 50% من الثروة السمكية، موضحاً أنها مهددة بخسارة 4 ملايين وظيفة جراء بناء السد. وعاد خبير المياه ضياء القوصي ليقول إن تبوير الأراضي الزراعية سوف يكون له تأثير واضح على الأمن الغذائي، وبالتالي زيادة أسعار الحاصلات الزراعية واستيرادها من الخارج، وتشريد الملايين من عمال الزراعة، وضياع جميع مظاهر الحياة على ضفتي النيل، فضلاً عن التأثير على الأحياء المائية والأسماك، والتأثير على السياحة النيلية، خاصة بمحافظتي الأقصر وأسوان بصعيد مصر (جنوب). وأضاف القوصي أن السد قضية شعب وحياة، والقضية لن تكون مياهاً فقط وإنما لها أبعاد سياسية بحته تتمثل في محاولة السيطرة والهيمنة على النهر، والتصريحات الخاصة بمسؤولي إثيوبيا تؤكد هدفهم في الهيمنة، وبيع المياه لمصر وشعبها، وبالتالي توقف الحياة وعلى رأسها الزراعة.

> تحذيرات من كوارث على الأنشطة الصناعية والأمن الغذائي

ووفق مراقبين، في حال بوار 1,8 مليون فدان فقط من الأراضي الزراعية، سيؤدي ذلك إلى فقدان 1,3 مليون فرصة عمل من إجمالي 6 ملايين و500 ألف مشتغل في قطاع الزراعة والصيد (يمثل العاملون في قطاع الزراعة والصيد 25% من عدد المشتغلين في مصر البالغ 26 مليونا عام 2017، حسب أرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي)، ويحتاج توفير فرص عمل بديلة لـ1,3 مليون شخص نحو 600 مليار جنيه (قدر البنك الدولي كلفة فرصة العمل الواحدة بين 25 و30 ألف دولار، وقدرت الهيئة العامة للتنمية الصناعية متوسط كلفة فرصة العمل الواحدة في القطاع الصناعي في مصر بنحو 326 ألف جنيه - قبل تعويم الجنيه عام 2016، أي ما يعادل 35 ألف دولار). ومن جانبه، قال الخبير الاقتصادي عبد النبي عبد المطلب، من القاهرة، إن إقامة السد حتى لو لم تقلص حصة مصر المائية، فإنها سوف تمنع أي مطالبات مصرية مستقبلية بزيادة حصتها السنوية من المياه عن 55,5 مليار متر مكعب. وأضاف عبد المطلب لـ«العربي الجديد»، أن هذه الكمية سوف تحد كثيراً من خطط التوسع العمراني والتنمية الزراعية في مصر على وجه الخصوص، موضحا أن ذلك قد يدفع مصر إلى زيادة الاعتماد على المياه الجوفية، خاصة في السواحل الشرقية لمصر، على البحر الأحمر، لكن هذا سيكون مرتبطا بأولويات خطط التنمية.

رعب المزارعين

أجمع عدد من الشباب الخريجين في منطقة النوبارية على خطورة الموقف على الزراعة، مؤكدين أن الرعب ينتابهم لأن نقصان المياه قد يؤدي إلى تبوير ما يقرب من مائة ألف فدان في هذه المنطقة، خاصة أن المياه الجوفية فيها شحيحة جدا وتعتمد في الأساس على النيل من ترعة ناصر. وقال أحد كبار المهندسين الزراعيين في المنطقة، هو محمد هاشم، إن الموقف الإثيوبي لم يتغير بشأن أزمة سد النهضة، ما أدى لفشل جولات التفاوض المتتالية. وأضاف: يبدو أن الحرب الكلامية والإعلامية بين مصر وإثيوبيا ربما تمهد لمرحلة صعبة، مشدداً على أن السد يمثل بالنسبة لإثيوبيا مشروعاً اقتصادياً لإنتاج الكهرباء وبيعها لدول الجوار الأفريقي، ولكن مياه النيل الأزرق المقام عليها السد تمثل مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى مصر ومائة مليون من أبنائها، لأن أي نقص في حصتها سيعني تجويع خمسة ملايين فلاح مصري على الأقل.

قطاع الزراعة ينتظر إياما صعبة (محمد الشاهد/فرانس برس)

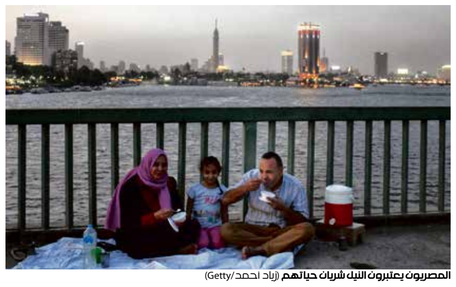
المصريون يعتبرون النيل شريان حياتهم (زياد أحمد/Getty)

احتياطي القمح يكفي 5,5 أشهر

قالت وزارة التموين، أمس الخميس، إن احتياطيات مصر الاستراتيجية من القمح تكفي 5,5 أشهر من الاستهلاك. وأضافت الوزارة أن احتياطيات البلاد من السكر تكفي 6,5 أشهر، وأن احتياطي الزيوت النباتية يكفي 4,3 أشهر. وتستورد مصر الكثير من احتياجاتها الغذائية من الخارج، وتعد أكبر مستورد للقمح في العالم. وفي ظل نقص المعروض المحلي، تتخوف مصر من ارتفاع أسعار القمح عالمياً، في ظل إجراءات غلق الأبواب على السلع، لا سيما الغذائية التي اتبعتها الكثير من الدول لتوفير احتياجاتها بالدرجة الأولى، خشية استمرار تداعيات فيروس كورونا. ويبلغ حجم استيراد مصر من القمح سنوياً نحو 12,5 مليون طن، بحسب بيانات منظمة الأغذية العالمية (فاو).

وقال إنه من غير سد النهضة هناك تراجع في حصص المياه للفلاحين نتيجة زيادة الرقعة الزراعية في مصر وزيادة مساحات الأراضي الصحراوية التي تعتمد على مياه النيل، ومناوبات الري لم تعد كافية للفلاح، وهو ما اضطر معظم الفلاحين إلى الاعتماد على الآبار الارتوازية لاستكمال حاجتهم من المياه للزراعة. وكشف تقرير سابق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن انخفاض كميات مياه الري المستخدمة في الزراعة، نظرا لانخفاض المساحة المزروعة. وبحسب التقرير، بلغت كمية المياه المستخدمة في الري عند خزان أسوان 44,6 مليار متر مكعب عام 2018، مقابل 50 مليار متر مكعب عام 2017، بنسبة انخفاض بلغت 10,8%. وقال وزير الري المصري محمد عبد العاطي، في تصريحات صحافية أخيرا، إن بلاده تعتمد على نهر النيل في 97% من مواردها، ويعتمد سكانها على 5% فقط من مساحتها وباقي المساحات صحراء.

بيع المياه

أكد وزير الري الأسبق، محمد نصر علام، أن ملء سد النهضة الإثيوبي سيؤدي إلى توقف محطات رفع المياه من النيل إلى الترع لري الأراضي الزراعية نتيجة نقص الشديد للمياه، فضلاً عن زيادة ملوحة الأراضي الزراعية، وبالتالي ستختفي العشرات من المحاصيل الزراعية، وسيؤدي إلى عدم توفير مياه شرب كافية. وأوضح أن هدف إثيوبيا من بناء السد هو بيع المياه لمصر في المستقبل، معترفا بأن هناك قلقاً متزايداً لدى المصريين على المستويين الرسمي والشعبي جراء قيام إثيوبيا بالبدء في ملء وتشغيل السد، وتعثر المفاوضات في الوقت نفسه، لكون أن المياه تمثل مسألة حياة أو موت. وأشار علام إلى أن قرار إثيوبيا بملء السد يؤكد رغبتها في حجز المياه عن مصر، ولم تعد هناك أمور خفية على أحد والأمر مع الوقت يزداد صعوبة، ولا بد من تطبيق القانون الدولي للتوصل لاتفاق مع إثيوبيا حول ملء السد، حتى لا تفقد مصر كهرباء السد العالي، والهدف من المفاوضات التي استمرت لسنوات دون جدوى ملء السد، لافتاً إلى أن الدور الذي تقوم به دولة جنوب أفريقيا حيال مفاوضات سد النهضة ليس حيادياً بشكل كبير، ومصر وصلت للحد الأدنى من المطالب حتى الآن، مشيراً إلى أنه يخشى من أن يقوم الاتحاد الأفريقي بإحالة أزمة سد النهضة لمفاوضات أخرى، وبالتالي تظل الأزمة مستمرة بدون حلول، ووصولها إلى مرحلة اللاعودة باشتعال أزمة المياه وفرض الأمر الواقع على الجميع.

غلاء السلع والخدمات

كشف مسؤول بالمركز القومي للبحوث الزراعية، لـ«العربي الجديد»، أن من التأثيرات السلبية المتوقعة لملء سد النهضة الإثيوبي، التناقص الحاد بالمساحات المزروعة بالمحاصيل الشرهة للمياه، على رأسها زراعة قصب السكر والأرز، وهما من المحاصيل الاستراتيجية الهامة.

وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه: كما ستتأثر زراعة محاصيل الحبوب، مثل القمح والذرة الصفراء، والأخيرة عدم زراعتها أو تقليل المساحات المخصصة لها، سيؤديان إلى زيادة أسعار الأعلاف، وبالتالي ارتفاع أسعار اللحوم والأسماك والدواجن، ومن ضمن التأثيرات انخفاض محاصيل الخضر والفاكهة، وتحميل الاقتصاد المصري تبعات ذلك بالاستيراد من الخارج لتغطية احتياجات المواطنين، كما أن الخريطة الزراعية بالكامل ستتغير باستحداث أصناف ومحاصيل تتقاقم مع ملوحة المياه المتوقعة. وأضاف المسؤول أن تأثيرات ملء السد لن تتوقف على الزراعة وملوحة التربة فقط، لكن ستصل إلى مياه الشرب بارتفاع الأسعار وتحديد كميات محددة لكل مواطن مثل سلع التموين (سلع مدعمة)، مشدداً على أن تحلية مياه البحر مكلفة جداً على الحكومة المصرية، واصفاً ما يحدث لمصر من ملء وتشغيل للسد بـ«الكارثة» التي ستحدث لمصر والمصريين.

وأكد أن نصيب الفرد المصري من المياه يتضاءل كل عام، ففي عام 1959 كان 2000 متر مكعب سنوياً، وانخفض ليصل نصيب الفرد إلى 500 متر عام 2019، وسط توقعات بأن يصل إلى أقل من 400 متر بحلول 2050، وهو ما يشير إلى دخول مصر وبشدة في مرحلة الفقر المائي. وحسب مراقبين، سيؤدي نقص حصة مصر من المياه إلى عدم القدرة على إنتاج الكهرباء من محطة توليد كهرباء السد العالي، ما يعني احتمال فقدان 2100 ميغاوات يومياً من الكهرباء، هي الطاقة القصوى لإنتاج السد العالي.

أخبار

الحوثيون يسحبون أموالاً مخصصة للموظفين

قال المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، إن جماعة الحوثي سحبت الأموال المخصصة لرواتب الموظفين التي تم تحصيلها من عائدات ميناء الحديدة، غربي البلاد. ومنذ 2019، جرت ترتيبات برعاية أممية لتخصيص عائدات ميناء الحديدة المحصلة من الجمارك والوقود وغيرها من السلع عبر فتح حساب في البنك المركزي بـ«الحديدة»، لسداد رواتب موظفي الخدمة المدنية في المحافظة وباقي مناطق اليمن. وذكر غريفيث، في حوار صحافي نشره موقع أخبار الأمم المتحدة، مساء الأربعاء: «للأسف، توقفت تلك الترتيبات في الوقت الحالي بعد قيام أنصار الله (الحوثيين) بسحب الأموال التي تم جمعها، بشكل أحادي»، دون ذكر حجم المبلغ. ولفت إلى أنه ترتب على تعطيل التدابير المؤقتة، توقف دخول سفن الوقود والمشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة؛ فيما لم يصدر أي تعليق من قبل الحوثيين حول الأمر.

إعادة تشكيل مجلس إدارة المركزي الإماراتي

قالت وكالة أنباء الإمارات (وام)، أمس الخميس، إن رئيس الدولة أصدر مرسوما بإعادة تشكيل مجلس إدارة مصرف الإمارات المركزي. تأتي إعادة تشكيل المجلس بعد تعيين عبد الحميد سعيد محافظا للبنك في إبريل/ نيسان. وجرى تعيين منصور بن زايد آل نهيان، الذي ينتمي للأسرة الحاكمة في أبوظبي ويتولى منصب نائب رئيس الوزراء، رئيسا لمجلس الإدارة. وواجهت المصارف الإماراتية مصاعب مالية حادة خلال الفترة الأخيرة بسبب تداعيات كورونا وتهريب مبالغ ضخمة خارج البلاد.

قروض من البنك الأفريقي لمصر

قال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد في بيان، أمس، إنه استكمل حزمة دعم بقيمة 3,9 مليارات دولار لمؤسسات مصرية. وأضاف أن الحزمة تشمل 3,55 مليارات دولار للبنك المركزي المصري وبنوك مصرية أخرى لمساعدتها على التعامل مع تداعيات جائحة كوفيد-19 على البلاد. كما تشمل 300 مليون دولار للبنك الأهلي المصري لتعزيز أنشطته الهادفة لتوسيع التجارة بين دول أفريقيا. ولجأت مصر إلى الاقتراض الخارجي بشراسة للحد من أزماتها المالية وتخفيف عجز الموازنة.

اسهم اليابان تغلق منخفضة

أنهت الأسهم اليابانية تعاملات أمس على تراجع، إذ يددت المخاوف من زيادة عدد حالات الإصابة بكورونا محليا آمال التعافي الاقتصادي السريع. وأغلق المؤشر نيكي القياسي منخفضا 0,76 بالمئة إلى 22770,36. متراجعا عن أعلى مستوى في خمسة أسابيع والذي بلغه في الجلسة السابقة. وشهد المؤشر صعود 126 سهما مقابل هبوط 95 سهما.

قضية

تمكنت شركات ومصارف تتاجر في النفط ومشتقاته وأسهمه من كسب عشرات المليارات من دورة انهيار النفط الأخيرة. من بين هذه الشركات، بيوت الوساطة النفطية السويسرية كـ غنفور، ومصرف غولدمان ساكس الاستثماري، وصندوق استثمار بريطاني

مضاربات أسواق الطاقة

مستثمرون يربحون مليارات الدولارات من انهيار أسعار النفط

لندن ـ **موسى مهدي**

بينما قدر صندوق النقد الدولي في تقريره مساء الاثنين، أن تبلغ خسائر الدول العربية النفطية من دورة انهيار النفط خلال العام الجاري بنحو 270 مليار دولار، كسبت بعض الشركات العالمية الوسيطة في تجارة النفط ومصارف وصناديق استثمارية ضاربت على الطاقة عشرات مليارات الدولارات من دورة تحطيم الأسعار التي بدأت بالحرب النفطية بين الرياض وموسكو في شهر مارس/آذار الماضي وبلغت ذروتها في 20 إبريل/ نيسان الماضي. من بين الشركات التي أعلنت عن حصد أرباح من دورة انهيار النفط، شركة غنفور، كبرى شركات الوسيطة في تجارة النفط، وكل من شركتي ميركوريا وترافيغورا، وهي شركات تقع مقارها في سويسرا وتتخصص عالمياً في تجارة النفط ومشتقاته. كذلك أعلن مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي عن جني أرباح من دورة الانهيار من المضاربة على أسهم وسندات الشركات النفطية ومن المتاجرة على عقود النفط المستقبلية.

كما أن من بين الشركات وصناديق الاستثمار التي وظفت بذكاء دورة الانهيار لجني الأرباح، شركة «بارنترز أنتوني دويل» الأميركية، وشركة «كين زياو» وصندوق «ميرشانت كوميدتي فاند» في لندن التي ربحت من توقعاتها جفاف الطلب على مشتقات الغازولين والبنزين خلال الربع الثاني من العام.

كما ربحت كذلك شركات الناقلات النفطية التي استخدمت حاوياتها في تخزين النفط العائم في البحار في وقت كانت فيه شركات المتاجرة في النفط تدفع أسعاراً مرتفعة لاستئجار مخازن النفط. وهناك قائمة طويلة من الرابحين من المضاربة على تجارة النفط ومشتقاته خلال دورة الانهيار الأخيرة، لكن في المقابل هنالك قائمة أطول من الخاسرين وعلى رأسهم شركات النفط الصخري الأميركي والدول العربية المنتجة للنفط، وشركات الطاقة الكبرى التي اضطرت لاتخاذ إجراءات قاسية للإفلات من هاوية الإفلاس خلال الشهور الماضية.

على صعيد الرابحين، يقول تقرير لنشرة «أويل برايس» الأميركية، أن من بين الشركات التي كسبت من تخزين الخامات النفطية شركة غنفور التي تمكنت من تخزين كميات كبيرة من النفط مستفيدة من الناقلات التي تملكها وتلك التي استأجرتها مسبقاً وبالغ عددها 100 ناقلة، حسب ما ذكرت في تقرير عن نتائجها الفصلي. وقالت الشركة في تعليق عن النتائج الفصلية الجديدة التي تمكنت من تحقيقها في تجارة النفط ومشتقاته، «ظل اداؤنا التجاري قوياً في جميع المناطق الجغرافية»، ولكنها ذكرت أن قطاع المصافي في أوروبا يشكل تحدياً لها.

يذكر أن الشحنات العائمة في البحار قدّرها معهد طاقة أميركية في شهر إبريل / نيسان الماضي بحوالى 180 مليون برميل. وهذه الشحنات تم شراؤها بأسعار منخفضة جداً بعضها أقل من 10 دولارات. لكن الشحنات العائمة تراجعت خلال شهر يونيو/ حزيران بسبب تحسن أسعار النفط، مما دعا العديد من الشركات لبيع جزء كبير من نفطها العائم في البحار. وحسب نشرة «أويل برايس» الأميركية تمكنت غنفور من تحقيق أرباح أعلى من الأرباح التي حصدتها في العام الماضي والبالغة 20 مليون دولار، وذلك على الرغم من الاضطراب الذي حدث في تجارة النفط. من جانبه قال مصرف غولدمان ساكس الاستثماري، الذي يملك واحدة من أكبر الوحدات المصرفية في تجارة النفط ومشتقاته، إن وحدة تجارة الطاقة بالمصرف جنت أرباحاً بلغت مليار دولار خلال العام الجاري.

وحسب بيانات وكالة بلومبيرغ الأميركية، فإن معظم هذه الأرباح تحققت في عملياته التجارية خلال شهر إبريل/ نيسان، وهو الشهر الذي شهد ذروة انهيار النفط. وكانت أسعار النفط قد تراجعت إلى أقل من الصفر ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية خلال شهر إبريل الماضي.

وفي 20 إبريل أضطرت شركات النفط الصخري الأميركية لدفع أموال للتخلص من شحناتها بعد امتلاء خزانات الخامات بميناء تسليم العقود المستقبلية في منطقة كاشينغ بولاية أوكلاهوما. وربما تكون النتائج الأخيرة القوية التي أعلن عنها مصرف «غولدمان ساكس» يوم الأربعاء ورفعت أداء «وول ستريت أكبر دليل على استفادة المصرف من دورة انهيار أسعار أسهم الطاقة في سوق «وول ستريت» وتجارة صفقات النفط المستقبلية. إذ رفعت نتائجه القوية من مؤشرات سوق المال الأميركية الأربعاء.

ومصرف «غولدمان ساكس» من المصارف التي توقعت انهيار أسعار النفط، وبالتالي تمكنت من التخلص مبكراً من ركام العقود النفطية المستقبلية التي كانت لديها قبل بدء دورة الانهيار. كما ربح المصرف كذلك من المضاربة على أسهم شركات الطاقة في «وول ستريت»، إذ تمكن من شرائها حينما بلغت أسعار الخامات ذروة الحضيض واضطرت بعض المؤسسات المالية والصناديق للتخلص من سندات شركات النفط الصخري المفلسة وعرضتها للبيع بحسومات كبيرة. كما استفاد المصرف الاستثماري من خبراته الواسعة في التسويق والمتاجرة في أسواق المال العالمية. وفي ذات الشأن قالت نشرة «ماركت ووتش» الأميركية، إن صندوق ميرشانت كوميدتي فاند» الذي يوجد مقره في لندن قد حصد أرباحاً كبرى من مبيعات المشتقات النفطية، وساهمت هذه المبيعات في ارتفاع أرباحه بنسبة 34% خلال العام الجاري. ونسبت النشرة إلى الشريك في الصندوق، دوق كينغ قوله، «إن خبرتنا العملية وليست الورقية في سوق المشتقات ساعدتنا في قراءة توجهات السوق».

ولاحظ خبراء في تجارة النفط ومشتقاته أن معظم الوسطاء والشركات التي حققت أرباحاً من تجارة النفط عند دورة الانهيار النفطي، بنت حساباتها حينما تفجرت الحرب النفطية بين الرياض وموسكو في مارس/آذار 2020 على أساس أن الطلب النفطي العالمي سينهار بسبب تكاتف عوامل إغراق السوق بالخامات من قبل شركة أرامكو السعودية وتداعيات جائحة كورونا التي أدت لاحقاً لإغلاق الاقتصادات الكبرى المستهلكة للنفط. وكانت شركات النفط الصخري الأميركية قد واصلت الإنتاج بشكل عادي ولم تضع في حساباتها زيادة إنتاج النفط السعودي إلى 12,5 مليون برميل يومياً وما تلا ذلك من استنجار شركة النفط السعودية للناقلات النفطية لتحميله إلى أسواق. وهو ما تسبب بأزمة إغراق السوق بالمعروض النفطي، في وقت غاب فيه المشترون وعلى رأسهم شركات المصافي الأميركية والأوروبية. وكانت النتيجة امتلاء المخازن النفطية في أميركا، بينما هرع المضاربون للبحث عن مخازن للشحنات المحملة في الناقلات المستأجرة والمعروضة بسعر بخس جداً، وهو ما أدى إلى انهيار أسعار النفط إلى ما تحت الصفر. وفي ذات الشأن، يرى محللون أن المصارف والشركات التي توقعت انهيار الطلب العالمي على النفط والمشتقات بسبب المزيج الخطر المكون من «إغراق أرامكو بالخامات وتداعيات إغلاق الاقتصادات المستهلكة الكبرى للمشتقات» هم الذين حققوا الأرباح، إذ إنهم تمكنوا من بيع حيازاتهم من العقود المستقبلية قبل دورة الانهيار واستأجروا بثمنها الناقلات لتحميل شحنات النفط العائمة. كذلك ربحت الشركات والمصارف التجار التي توقعت تدخل الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإنقاذ صناعة النفط الصخري من الإفلاس بالضغط على الرياض وموسكو بالعودة لطاولة المفاوضات وإجراء الخفض التاريخي الحالي البالغ 9,7 مليونات برميل يومياً والذي خفّضته «اوبك+» يوم الأربعاء إلى 7,7 ملايين برميل يومياً. ومن بين المصارف التي توقعت ذلك مصرف «غولدمان ساكس».

> شحنات النفط العائمة في البحار لا تزال تهدد مستقبل أسعار الخام

وربحت هذه الشركات مليارات الدولارات من ارتفاع أسعار أسهم شركات الطاقة في سوق «وول ستريت» بعد انهيارها في إبريل/ نيسان. ويذكر أن أسعار أسهم شركات الطاقة في أميركا خسرت خلال أسبوع واحد نسبة 24% من قيمتها خلال شهر الانهيار الكبير في إبريل. وقدرت وكالة بلومبيرغ وقتها هذه الخسائر بنحو 196 مليار دولار. وخسرت أسهم شركات الطاقة الكبرى، وهي «أوكسيدنتال» و«أباتشي» و«أونوك» و«نوبل إنرجي» و«هاليبرتون»، بين أسهم شركات الطاقة، في المتوسط نحو 45% على الأقل من قيمتها.

ناقلات نفط عائمة على شواطئ كاليفورنيا تنتظر ارتفاع الأسعار (Getty)

مخاوف «أوبك» تتزايد

أظهر بحث داخلي في أوبك، اطلعت عليه رويترز، أن المنظمة تخشى أن تخفف التخفيضات القياسية التي تنفذها في إعادة التوازن إلى السوق والتخلص من أسوأ تخمة للمعروض في التاريخ، إذا قوضت موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا التعافي الاقتصادي هذا العام. وقالت المنظمة وحلفاؤها بقيادة روسيا، وهي المجموعة المعروفة باسم أوبك+، إنهم سيقلصون القيود القياسية على إمدادات النفط اعتباراً من شهر أغسطس/آب المقبل.

الاقتصاد الصيني يتعافى من كساد كورونا

قال المكتب الوطني للإحصاء في الصين، أمس الخميس، إن اقتصاد البلاد سيواصل تعافيه في النصف الثاني من العام، على الرغم من أن أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على اقتصاد العالم سيضع عدداً من التحديات أمام هذا النمو. وقالت ليو أي خوان المتحدثة باسم المكتب، للصحافيين إن الصين ستحافظ على المرونة في السياسات الاقتصادية.

وأظهرت بيانات صدرت في وقت سابق من أمس، الخميس، أن الاقتصاد الصيني نما بنسبة 3,2 بالمئة في الربع الثاني من العام على أساس سنوي، متعافياً من انكماش قياسي بعد انتهاء إجراءات العزل العام وتكثيف صانعي السياسات لإجراءات التحفيز لتخطي صدمة أزمة فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، أظهرت البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء الصينية أن الناتج الصناعي ارتفع بنسبة 4,4 بالمائة على أساس سنوي خلال الربع الثاني، وبنسبة 4,8 بالمائة على أساس سنوي في شهر يونيو/ حزيران الماضي وحده، أسرع من التوسع المسجل بنسبة 4,4 بالمائة في مايو/ أيار.

وخلال النصف الأول من العام الجاري، انخفض الناتج الصناعي بنسبة 1,3 بالمائة، مدفوعاً بانخفاض نسبته 8,4 بالمائة خلال الربع الأول. وخلال الشهر الماضي، سجل الناتج في قطاعات إنتاج وإمداد الكهرباء والطاقة الحرارية والغاز، والمياه أسرع انتعاش متوسعاً بنسبة 5,5 بالمائة على أساس سنوي.

(العربي الجديد، رويترز)

متسوقون بمتاجر وسط شنغهاي (Getty)

الأسهم الأميركية تتراجع عقب بيانات متباينة

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تراجعت مؤشرات الأسهم الأميركية في بداية تعاملات أمس، الخميس، بعد إعلان بيانات اقتصادية متباينة تتعلق بأرقام إعانات البطالة والكشف عن نتائج أعمال البنوك والشركات الكبرى المدرجة في مؤشرات وول ستريت.

وتراجع سهم «بنك أوف أميركا» بنحو 4,2%، بعدما أظهرت نتائج الأعمال تراجع الأرباح بأكثر من 50% إلى 3,5 مليارات دولار أو37 سنتاً للسهم، في الربع الثاني من العام الجاري.

كما أظهرت البيانات الاقتصادية ارتفاع مبيعات التجزئة الأميركية بنحو 7,5% خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي، وهو مستوى أعلى من توقعات زيادتها بنسبة 5%. كما كشفت الأرقام الرسمية تراجع طلبات إعانة البطالة الأميركية إلى 1,3 مليون، الأسبوع الماضي، مقارنة بتوقعات انخفاضها إلى 1,25 مليون. وعلى صعيد التداولات، تراجع مؤشر «داو جونز» الصناعي الشهير بنحو 0,7% أو 198 نقطة إلى 26672 نقطة في بداية تعاملات أسواق المال الأميركية، كما هبط مؤشر ستاندر اند بورز «S&P 500» الأوسع نطاقاً بنسبة 0,8% (-25 نقطة) إلى 3202 نقطة، فيما هبط مؤشر «ناسداك» بنحو 1% (-109 نقاط) عند 10442 نقطة.

مؤشرات وول ستريت تتراجع (Getty)

انخفاض مبيعات السيارات في أوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات لقطاع السيارات في أوروبا، أمس الخميس، أن مبيعات سيارات الركوب الأوروبية انخفضت في يونيو/حزيران على أساس سنوي، لكنها أظهرت تحسنا منذ مايو/ أيار مع تخفيف إجراءات العزل العام المفروضة بسبب فيروس كورونا في المنطقة. وتعد مبيعات السيارات من المكونات الرئيسية في انتعاش القوة الشرائية التي تنعش النمو الاقتصادي في الدول. وكانت ألمانيا من الدول التي لجأت خلال أزمة المال العالمية في 2008 لتنشيط قطاع السيارات عبر برنامج تمويلي من الحكومة الفدرالية قامت بموجبه باستبدال السيارات القديمة بالجديدة. وأظهرت بيانات لاتحاد صناعة السيارات الأوروبي أنه في يونيو/ حزيران انخفضت تسجيلات السيارات الجديدة بنسبة 24,1 بالمئة إلى 1131843 سيارة في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية.

وفي مايو/ أيار، هوت المبيعات 56,8 بالمئة على أساس سنوي. كما انخفضت المبيعات في جميع الأسواق الأوروبية باستثناء فرنسا، حيث ارتفعت 1,2 بالمئة في يونيو/ حزيران بفضل محفزات حكومية للسيارات منخفضة الانبعاثات والتي طُبقت في بداية الشهر الماضي. وحسب بيانات اتحاد السيارات الأوروبي، تراجعت التسجيلات في ألمانيا بنسبة 32,3 بالمئة وتراجعت في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال بنسب 36,7 و23,1 و56,2 بالمئة على الترتيب. وفي النصف الأول من العام الجاري/2020، انخفضت المبيعات 39,5 بالمئة في الوقت الذي ألقت فيه إجراءات العزل العام الهادفة لوقف انتشار فيروس كورونا بثقلها على القطاع.

وفي أميركا، سجلت أسعار السيارات كذلك هبوطاً في مبيعاتها باكثر من 30% خلال الربع الثاني من العام الحالي، وفقا لما أظهرته احدث البيانات المالية. ووفقاً للأرقام الصادرة عن شركتي «إدموندز» و«إيه إل جي» الأميركيتين، كان من المتوقع أن تنخفض مبيعات السيارات الجديدة في أميركا بنسبة 34% تقريباً خلال الربع الثاني، لكنها انخفضت بنسبة أقل من ذلك في المتوسط. وحسب البيانات الصادرة عن شركتي «إدموندز» و«إيه إل جي»، سجلت شركة «فيات كرايسلر» انخفاضاً نسبته 38,6% في مبيعاتها، فيما شهدت «تويوتا» هبوطاً بنسبة 34,5%، وجنرال موتورز (34%)، في الربع الثاني. من جانبها، ذكرت شركة «نيسان موتورغروب» اليابانية أن إجمالي مبيعاتها في الولايات المتحدة خلال الربع الثاني من العام الحالي بلغ 177328 سيارة، بانخفاض نسبته 5,49 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. كما أعلنت شركة «فولكس فاغن» في أميركا، تراجع مبيعاتها في الولايات المتحدة خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 29% إلى 69933 سيارة، مقابل 98736 سيارة في الفترة نفسها من العام الماضي.

مصنع لسيارات فولكس فاغن في ألمانيا (Getty)

رؤية

كورونا تزيد الشعوب العربية فقراً

سهام معط الله

تزداد شراسة جائحة كورونا يومًا بعد يوم، لتتَّسع معها هوَّة الفقر التي ستلتهم ما أمكنها من الفقراء والمستضعفين الذين يتعذَّر عليهم تأمين قوت يومهم، في أوضاع ازدادت تعقيدًا وقساوة بسبب إجراءات الحجر الصحي التي تمَّ فرضها في كل الدول العربية دون استثناء.

وقد أشار تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» في أبريل/نيسان 2020 إلى أنّ 8,3 ملايين شخص إضافي سيقعون في براثن الفقر بالمنطقة العربية، بسبب الغمامة الكورونية التي أبت أن تنقشع، وسبَّبت موجة عاتية من فقدان الوظائف، وارتفاعًا في الأسعار، وانخفاضًا غير مسبوق في تدفُّق التحويلات المالية للمغتربين، وعسَّرت الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، حيث أفاد التقرير بأنّ العالم العربي سيخسر ما لا يقل عن 1,7 مليون وظيفة في عام 2020.

وبعدما ازداد بطش كورونا أصدرت «الإسكوا» تقريرًا آخر في يونيو/حزيران 2020 صحَّحت فيه التوقُّعات، ومنحتها طابعًا أكثر رعبًا وفزعًا، وأشارت فيه إلى انضمام 16 مليون شخص إضافي إلى فئة الفقراء والمعوزين، باحتساب كل خطوط الفقر، وفقدان المنطقة العربية لما يفوق 6 ملايين وظيفة في عام 2020، فلم يكن ينقص الجهود العربية ذات السرعة الحلزونية في مكافحة الفقر والتخفيف من حدَّته سوى هذه الجائحة لتزيدها خمولًا وجمودًا. ولم تلبث أغلب الشعوب العربية أن تعافت من سلسلة الصدمات والانتكاسات التي أعقبت ثورات الربيع العربي، حتى جاءت العاصفة الكورونية، لتكون أكثر العواصف الاقتصادية عنفًا مع الطبقات الفقيرة والمتوسطة، لا سيَّما أنّ معظم الدول العربية غير مستعدَّة إطلاقًا لمواجهة النتائج الاقتصادية والاجتماعية الكارثية للجائحة، حيث تتوقَّع «الإسكوا» في آخر تقرير لها انزلاق 9,1 ملايين شخص إضافي في المنطقة العربية تحت خط الفقر الذي ينفق فيه الفقراء، ما لا يزيد عن 1,9 دولار يوميًا بحلول عام 2021.

وكلما ازدادت فجوة الفقر اتِّساعًا ازدادت معها تكاليف إغلاقها التي قد تصل حسب «الإسكوا» إلى مبلغ يتراوح ما بين 45 مليار دولار إلى 51,7 مليار دولار عام 2021 لخط الفقر البالغ 3,5 دولارات للفرد في اليوم، وستتراوح تلك التكاليف من 11,7 مليار دولار إلى 12,4 مليار دولار عام 2021 لخط الفقر البالغ 1,9 دولار للفرد في اليوم، كما سترتفع تلك التكاليف حتمًا في سورية واليمن الممزَّقين بالحروب.

وكانت الزيادة في الفقر في العالم العربي قبل جائحة كورونا تسير وفق منحنى تصاعدي مطرد، فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع 29,2 بالمائة في عام 2019، أي ما يعادل 101,4 مليون شخص مقارنة بـ 22,8 بالمائة في عام 2010 ،أي ما يعادل 66,4 مليون شخص، وستزداد سرعة ارتفاع معدل الفقر نتيجة للدور الذي تلعبه جائحة كورونا في مفاقمة مشكلة البطالة والتهاب الأسعار وتعطيل خدمات الرعاية الصحية.

فحسب «الإسكوا» سيرتفع معدل الفقر إلى 32,4 بالمائة في عام 2020، وسيصل عدد الفقراء في عام 2021 إلى حوالي 116 مليون نسمة يقيم أكثر من 80 بالمائة منهم في مصر، اليمن، سورية والسودان، ومن المتوقَّع أن تؤدِّي جائحة كورونا إلى رفع نسبة الفقر المدقع في الدول العربية لتصل إلى 33,3 بالمائة، أي ما يعادل 9,1 ملايين شخص عند خط الفقر المحدَّد بـ 1,9 دولار أو أقل في اليوم في عام 2021.

وكل الأرقام القاتمة التي تسردها التكهُّنات، التي تحوم حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، تنمّ على أنّ أغلب الحكومات العربية ستكون على موعد مع الفقر في حلَّته الكورونية الجديدة، والذي سيكون أشدّ فتكًا بالفقراء، وأكثر اغتيالًا لأحلام متوسطي الدخل بتحسين أوضاعهم.

وإذا عجزت تلك الحكومات عن التخفيف من آلام الفقراء خلال العشريات الماضية فستثبت فشلها الذريع في انتشال الفقراء، الذين ترمي بهم كورونا في دوامة الفقر المدقع، خلال العقود المقبلة، وإذا تعذَّر سابقًا إيجاد الموارد المالية اللازمة لإغلاق فجوة الفقر القائمة، فسيستحيل مستقبلًا استحضار الأموال الكافية لسدّ، ولو حيِّزًا بسيطا، في فجوة الفقر التي تنخر فيها كورونا، وتزيد من عمقها في كل يوم يمرّ لا تحرّك فيه الحكومات العربية ساكنًا لإيجاد وتطبيق سياسات فعّالة للحدّ من الفقر عوضًا عن التمسُّك بسياسات عقيمة، أكل الدهر عليها وشرب، تصنع الفقر بدلًا من أن تحاربه.

وتبقى كل توقُّعات نسب الفقر ما بعد عام 2020 عرضة للزيادة، نظرًا لغياب الوسائل والأدوات الناجعة للتعامل مع عدم اليقين الكبير الذي تنثره كورونا في كل أنحاء المعمورة، فقد نجحت هذه الجائحة في خلط كل الأوراق وإربـاك سلوك الاقتصاد الكلي والجزئي، وضيَّقت الخناق على استهلاك الأسر الفقيرة والمتوسطة وعصفت بمصدر رزق عمال المُياومة، كما أنّ الحدّ مطلوب بشدّة في التعامل مع التذبُّذات المتعلقة بنسب الفقر للفئات الهشة التي تعيش على أقل من 1,90 دولار للفرد في اليوم، لأنّها أكثر عرضة من غيرها من الفئات لحدوث انخفاض كبير في استهلاكها، لارتباط جزء كبير من دخلها بالعمل في القطاع غير الرسمي الذي تأثَّر بشدّة بالركود الاقتصادي الذي فرضته الجائحة، وأيضًا لضآلة أو انعدام مدّخراتها وثرواتها التي تسمح باستمرار استهلاكها خلال الأزمة مقارنة بالأسر ذات الدخل المرتفع والمتوسط.

خلاصة القول إنّ جائحة كورونا تفوَّقت على جميع الكوارث والثورات في تقسيم التاريخ إلى حقبتين، ما قبل كورونا وما بعدها، والحكومات العربية التي فشلت في القضاء على الفقر في فترة ما قبل كورونا ستعجز لا محالة عن الحدّ من الفقر في فترة ما بعد كورونا.

ولا يزال كل من ضعف سياسات الحماية الاجتماعية وانتهاء صلاحية العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة يرجح الكفَّة لكورونا، لتجعل قاع السلم الاجتماعي أكثر ازدحامًا بالفقراء، وإذا تمكَّن العالم المتقدم من إيجاد ترياق للجائحة سيتعذَّر على العالم العربي إيجاد ترياق للفقر الذي ينهش الشعوب العربية، وإذا أرادت الحكومات العربية تصحيح الاختلال المزمن في ميزان المساواة في الثروة بين الناس عليها أن تبتعد عن جيوب الفقراء، وتتَّجه صوب فرض ضرائب على ثروات الأغنياء.